في الحدث

▪ حازم مبيضين

الإسلام السياسي المصري وشهوة السلطة

يؤشر القانون المقر من البرلمان المصري، الذي يتبناه الإسلام السياسي، والقاضي بمنع رموز نظام حسني مبارك من ممارسة النشاط السياسي، وابتداءً منعهم من الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، إلى واحد من أمرين لا ثالث لهما، أولهما الخوف من قدرة هؤلاء على استعادة مواقعهم عبر صناديق الاقتراع، وبما يؤكد فقدان الثقة بالنفس، والخوف من المستقبل، وعدم الثقة بالجماهير التي منحتهم أصواتها، وأوصلتهم إلى البرلمان، أو شهوة الاستحواذ على السلطة بكل مفاصلها، والقفز على مبدأ الديمقراطية، القائل بأن لكل مواطن الحق في اعتناق المذهب الذي يريد، والإيمان بالسياسة التي يرى أنها تلبي مصالحه، في خطوة تعيد إنتاج الدكتاتورية،ولكن بلبوس ديني هذه المرة، وهي أسوأ وأقسى أشكال الحكم.وما يثير السخرية والغضب أن بعض أعضاء البرلمان المنتخب من الإخوان والسلفيين تقدموا باقتراحات صبيانية لتوسيع مروحة الحرمان السياسي، كمنع زوجات قيادات الحزب الوطني السابقين، ومعهن مساعدو مبارك ونوابه ووزراؤه ومساعدوهم، وأمناء ومديرو أمن المحافظات، ومع كل هؤلاء نواب المجلس النيابي السابق، وبالضرورة أعضاء الحزب الوطني الذي كان يرأسه مبارك، والأكثر طرافة أن البعض اقترح الحرمان السياسي لرؤساء الأحزاب السياسية قبل الثورة ورؤساء الشركات والهيئات خلال الـ١٥ سنة السابقة، وأيضاً رؤساء البنوك ورجال الأعمال في عهد مبارك، ولو تبنى الإخوان المسلمون ومعهم السلفيون هذه الاقتراحات لبات مجلس الشعب مستحقاً بجدارة لأن يكون مجلس الشغب.

لا يعني كل هذا اللغو والتطرف، ورغبة الإقصاء، أنه ليس هناك عقلاء في البرلمان المصري، اعتبروا هذه التوجهات سبيلاً لاستعداء قطاعات كبيرة من الشارع، وأن التوسع في الفئات المحرومة سياسياً، سيؤدي لخلق حزب وطني جديد (حزب حسني مبارك) في الظلام، وخصوصاً أن المحرومين سيكونون بالملايين، وأن الموقف الصحيح يجب أن يتمثل بالسعي لمصالحة وطنية، وقد ذكر هؤلاء تيار الإسلام السياسي، بأن ثورة عبد الناصر قامت بعزل جماعة الإخوان المسلمين، ومنعتهم من العمل السياسي، وحظرت تنظيمهم، لكنها لم تتمكن من القضاء عليهم، أو الحد من نفوذهم وقوتهم في الشارع، ولكنهم اليوم يتجاهلون أن بعض المحرومين على يد برلمان الإخوان والسلفيين، كانوا من فئات الفنيين والتكنوقراط، ولم يكونوا صناع سياسات.الإسلام السياسي في مصر يندفع بشراهة إلى السلطة، وهو لا يستمع لغير صوته، ولا يرى في الساحة سواه، ويتوهم أن الأغلبية الشعبية التي منحته أصواتها ستظل على ولائها له، حتى لو تحول إلى دكتاتورية تحكم باسم الله، وتعتبر نفسها وكيلة عنه، ومن المدهش أن هذه الهجمة على السلطة لا تترافق مع نضج سياسي عند أغلبية من ينتمون لهذا التيار، صحيح أن فيهم من يتقن لعبة السياسة، لكن فن إدارة الدولة يحتاج أكثر من ذلك، لكن الواضح أن انعدام الثقة بالمستقبل عند الإسلام السياسي في مصر، يدفع بالإخوان والسلفيين إلى هذه الهجمة، التي سترتد عليهم سلباً، لأنهم لا يتصرفون كأحزاب قوية واثقة من شعبيتها، وبما يمنحها أفضلية قيادة الحوار الوطني المطلوب، بدل التكالب على المناصب والألقاب. كنا ومازلنا ضد نظام مبارك وكل مفاصل الفساد فيه، ووقفنا بالتأكيد إلى جانب ثوار ميدان التحرير، الذين اختطف الإخوان تضحياتهم، وهم يحاولون اليوم تحويلها إلى محاكم تفتيش، لكننا كنا وسنظل نقف إلى جانب الحرية، ونرفض حرمان أي مواطن من التمتع بها، ونحن من هذا المنطلق أيدنا ثوار ليبيا وتونس ومصر واليمن، وكل من يرفع شعار الحرية والديمقراطية في عالمنا العربي، حتى لو اختلفنا معه في التفاصيل، وحتى إن كانت رؤاه السياسية والاقتصادية تتصادم مع رؤانا وتطلعاتنا، فالمهم في أول الأمر وآخره، الحفاظ على نعمة الحرية والديمقراطية، وصونهما والدفاع عن سيادتهما على كل مناحي الحياة.

الالاف من الاخوان المسلمين انصار الحركة السلفية في تظاهرة وسط القاهرة أمس .. ا ف ب

مصر: "العزل" يواجه عدم الدستورية والعسكري "مقيد"

□ القاهرة، مصر

أكدت مصادر قضائية بمصر أن مشروع قانون "العزل"، الذي أقره مجلس الشعب مؤخرا، بهدف إقصاء بعض رموز نظام الرئيس السابق، حسني مبارك، من قائمة المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية، يواجه عدم الدستورية، وقد يفتح الباب واسعاً أمام الطعن على منصب رئيس الجمهورية الفائز بالانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٣ مايو/ أيار المقبل.

وقال مصدر قضائي إن العديد من أعضاء البرلمان، الذي يسيطر الإسلاميون على غالبية مقاعده، والذين اقترحوا تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، وضعوا مجلس الشعب في مأزق جديد، حيث أن الموافقة على هذه التعديلات، لا تستوجب بالضرورة إقصاء "رموز" النظام السابق من السباق الانتخابي، حيث أنهم اكتسبوا هذا الحق بمجرد قبول أوراق ترشحهم، وإغلاق باب الترشيح.

وأضاف المصدر، الذي طلب من CNN بالعربية عدم ذكر اسمه، أن التعديلات، التي تستهدف في الأساس استبعاد كل من عمر سليمان، باعتبار أنه شغل منصب نائب رئيس الجمهورية لعدة أيام قبل إعلانه تنحي مبارك، والفريق أحمد شفيق، الذي عينه مبارك رئيساً لمجلس الوزراء، أثناء أحداث ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني من العام الماضي، لا يجوز تطبيقها بأثر رجعي.

ويشمل التعديل الذي أقره البرلمان الخميس، "كل من عمل خلال العشر سنوات السابقة على ١١ فبراير/ شباط ٢٠١١ (وهو اليوم الذي تم فيه الإعلان عن تنحي الرئيس السابق) رئيساً للجمهورية، أو نائبا له، أو رئيساً للوزراء، أو رئيساً للحزب الوطني الديمقراطي المنحل، أو أميناً عاماً له، أو كان عضواً بمكتبه السياسي، أو أمانته العامة، وذلك لمدة عشر سنوات."

وعن القرار المرتقب للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يدير شؤون مصر خلال المرحلة الانتقالية، بشأن المصادقة على مشروع القانون من عدمه، أفاد المصدر بأن المجلس العسكري يمكنه أن يرفض هذه التعديلات، وتجنيب مصر أزمة سياسية جديدة في المستقبل، قد تهدد منصب رئيس الجمهورية، إلا أنه سيتعرض، في الوقت نفسه، لاتهامات بدعم مرشحي النظام السابق.

إلى ذلك، اعتبر خالد أبوبكر، عضو الاتحاد الدولي للمحامين، أن "الطرح الحالي لقانون عزل رموز النظام السابق من الحياة السياسية، غير دستوري"، إلا أنه قال إن المجلس العسكري لا يجب أن يمارس صلاحياته في تعطيل القانون، سواء كان دستورياً أم غير دستوري.

ووصف أبوبكر، في تصريحات لبرنامج "الحياة اليوم" مساء الخميس، أوردها موقع "أخبار مصر"، التابع للتلفزيون الرسمي، المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأنه "كيان مؤقت" في إدارة البلاد، وقال إنه إذا قام بتعطيل القانون، فإن ذلك يعني أن لديه "أجندة خاصة."

من جانبه، قال المستشار محمود الخضيري، رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب، إن عرض القانون على المحكمة الدستورية العليا مخالف، وأن القاعدة الطبيعية هي عدم العرض، موضحاً أن وضع التعديل القانوني في مباشرة الحقوق السياسية يحميه من العرض على المحكمة الدستورية، وأن المجلس العسكري هو المختص بإصدار قرار إحالة القانون للدستورية.

إلا أن رئيس اللجنة التشريعية، وهو نائب سابق لرئيس محكمة النقض، ومقرب من جماعة "الإخوان المسلمين"، تابع قائلاً، بحسب المصدر نفسه، إنه في حال إصدار المجلس العسكري قرار بعرض القانون على المحكمة الدستورية العليا، فإن ذلك يثير شبهات حول تعمد المجلس تعطيل القانون.

وكانت تقارير سابقة قد نقلت عن الخضيري قوله إن "المجلس العسكري كان يماطل منذ بداية الثورة، لعدم تمرير القانون (العزل)، حفاظاً على فرص اللواء عمر سليمان في الترشح لرئاسة الجمهورية"، وأضاف أن "سليمان إذا أصبح رئيساً للجمهورية، فإنه سيقوم بتكريم الرئيس المخلوع، حسني مبارك، وسيقوم باعتقال جميع أعضاء البرلمان."

يُذكر أن محكمة القضاء الإداري أصدرت قراراً الثلاثاء، بتأجيل الدعوى التي أقامها أحد المحامين، يُدعى صابر شلبي، لاستبعاد سليمان وشفيق من الترشح للانتخابات الرئاسية، باعتبارهما من "رموز" نظام الرئيس السابق، حسني مبارك، إلى جلسة ٢٤ أبريل/ نيسان الجاري، لتقديم المستندات.

وفي أول رد فعل له بعد موافقة البرلمان على قانون "العزل"، قال سليمان إن "الإخوان خطفوا الثورة من الشباب، وكان لديهم غل وحقد شديد، وأرادوا الانتقام فقط، وحرق البلد كما رأينا"، وأضاف مدير المخابرات العامة السابق أن "الإخوان مدربون ومسلحون على أعلى مستوى، ونجحوا بالفعل في حرق أقسام الشرطة، والعديد من المرافق الحيوية."

واعتبر سليمان، في تصريحات نقلتها عنه صحيفة "الأهرام" الجمعة، أن قانون العزل السياسي لرموز النظام السابق، علي "مقاس" عمر سليمان فقط، بعد أن أصابهم الفزع من ترشحه، وإجماع طوائف الشعب المصري عليه، كما أكد أنه كان على علم مسبق بأن جماعة الإخوان ستعمل على تعديل قانون العزل.

وتابع قائلاً: "سيدعمون موقفهم بإضرابات واحتجاجات، للترهيب والضغط على المجلس العسكري، والإيحاء له أن البلد سوف تحترق"، بسبب ترشحه، وأشار إلى أنه لا يعلم ماذا سيفعل المجلس العسكري أمام هذه "المهاترات"، إلا أنه أعرب أنه "مطمئن وكله ثقة"، في استكمال المشوار.

مجلس الأمن يدعو الخرطوم وجوبا إلى وقف إطلاق النار

□ نيويورك/ رويترز

طالب مجلس الأمن الدولي السودان بإنهاء فوري وكامل وغير مشروط للمواجهات الدائرة بين السودان وجنوب السودان والتي قال إنها تهدد بعودة الحرب بين البلدين.

وشدد بيان للمجلس على ضرورة وقف الخرطوم للغارات الجوية وسحب جوبا لقواتها من حقل هجليج النفطي.

وجاء في البيان أن "اعمال العنف الاخيرة تهدد بعودة البلدين الى الحرب الشاملة وازهاق الارواح بصورة مأساوية والمعاناة وتدمير البنية التحتية وتدمير الاقتصاد وهو الأمر الذي كافح البلدان طويلا من أجل تجنبه".

وطالب مجلس الأمن "بالانهاء الكامل والفوري وغير المشروط لكافة اشكال القتال وانسحاب جيش جنوب السودان من هجليج وانهاء القصف الجوي من جانب الجيش السوداني".

مجلس الأمن قال إن المواجهات بين الخرطوم وجوبا تهدد بعودة الحرب بين البلدين ووصف المجلس الوضع بأنه "تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين" وحذر من اتخاذ خطوات تصعيدية اذا لزم الامر لكنه لم يعط تفاصيل بشأن ما قد تتضمنه هذه الخطوات.

ترحيب

وقد رحب سفير السودان لدى الأمم المتحدة دفع الله الحاج علي عثمان ببيان مجلس الأمن وقال في الوقت نفسه إن التقارير الخاصة بشن السودان غارات جوية على الجنوب تقارير مختلقة.

وحذر عثمان من أنه إذا لم يلتزم جنوب السودان بدعوة مجلس الأمن "فإن السودان يحتفظ بحق الدفاع عن النفس وسيطرد قوات الجنوب بل سيضرب الجنوب في العمق".

وفي المقابل، قالت اجنيس اوسواها مندوبة جنوب السودان لدى الامم المتحدة إن جوبا تدعم دعوة الامم المتحدة لانهاء القتال ومستعدة للتفاوض مع الخرطوم.

لكنها أضافت أن "هذا يمكن ان يحدث فقط اذا حلت القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان على الفور".وأوضحت اوسواها أن جنوب السودان سينسحب من حقل هجليج النفطي "إذا وضعت آلية لضمان عدم استخدام المنطقة لشن مزيد من الهجمات على جنوب السودان وتم نشر قوات دولية محايدة بالمنطقة لحين توصل الشمال والجنوب لتسوية بشان الأراضي المتنازع عليها".

تبادل اتهامات

وكان رئيسا دولتي السودان وجنوب السودان قد تبادلا الاتهامات بشأن تصاعد القتال بينهما، بعد أقل من عام على انفصال جنوب السودان في يوليو/ تموز ٢٠١١.

وبدأ القتال يوم الثلاثاء الماضي عندما احتل جيش الجنوب حقل هجليج الذي يمد السودان بنصف إنتاجه من النفط.

وردت القوات السودانية يوم الخميس بقصف جسر استراتيجي على مشارف مدينة بانتيو عاصمة ولاية الوحدة الجنوبية.

معارك بين قوات الأسد والجيش الحر قرب تركيا

□ دمشق / CNN

أفاد ناشطون في المعارضة السورية، باندلاع معارك بين القوات الموالية لنظام الرئيس بشار الأسد، ومسلحي الجيش السوري الحر"، قرب الحدود مع تركيا الجمعة، في انتهاك جديد لوقف إطلاق النار، الذي بدأ سريانه صباح الخميس، في الوقت الذي جددت فيه دمشق التزامها بـ"إنجاح" مهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، كوفي عنان.

وفيما قالت المعارضة إن اليوم الأول لسريان وقف إطلاق النار، شهد سقوط ٣٧ قتيلاً، بينهم ٢٥ سقطوا في "مجزرة" جديدة بحي "دير بعلبة" بمدينة حمص، اتهمت حكومة دمشق من أسمتهم "المجموعات الإرهابية المسلحة"، بمواصلة تصعيد "عملياتها الإجرامية، التي تستهدف المدنيين والعسكريين، ومحاولة ضرب استقرار سوريا، والعمل على نسف أي جهود لإيجاد حل سياسي للأزمة."

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية "سانا" الجمعة، أن "مجموعة إرهابية مسلحة" استهدفت بعبوة ناسفة حافلة مبيت تقل عدداً من الضباط وصف الضباط، خلال توجههم إلى عملهم بإحدى الوحدات العسكرية في حلب، مما أدى إلى مقتل ضابط برتبة مقدم، وإصابة ٢٤ ضابطاً وصف ضابط آخرين، إضافة إلى إصابة عدد من المدنيين، تصادف وجودهم في المكان.

كما أشارت إلى أن "مجموعة إرهابية مسلحة"، "في إطار استهدافها للكفاءات الوطنية"، اغتالت العميد وليد جوني، في "جرمانا" بريف دمشق مساء الخميس، وقالت إن "إرهابيين صعدوا إلى الشقة التي يقيم بها العميد جوني، في الطابق الخامس، وقرعوا باب منزله، وخلال قيامه بفتح الباب أقدموا على إطلاق الرصاص عليه واغتياله، ما أدى إلى استشهاده."

وأضافت "سانا" أن "مجموعة إرهابية مسلحة"، استهدفت أمس، بعبوة ناسفة، سيارة تابعة لحفظ النظام في منطقة "وادي حاج خالد"، قرب "محل مخللات حربة"، وعلم مراسل الوكالة الحكومية، من مصدر رسمي، أن ضابطاً وعدداً من العناصر، أصيبوا في "الاعتداء الإرهابي."

كما اغتالت "مجموعة إرهابية مسلحة"، بحسب الوكالة ذاتها، المواطن ناصر بخيت ناصر، أمين الفرقة الحزبية في بلدة "المزيريب"، بمحافظة درعا، في حوالي السادسة والنصف من صباح أمس (الخميس)، أثناء توجهه من منزله إلى كشك لبيع الخبز، ولفتت إلى أن "المجموعة الإرهابية" كانت تستقل سيارة سوداء نوع كيا لا تحمل لوحات.

وأشارت "سانا" إلى أن ٧٥ شخصاً من "حرستا"، و٦ أشخاص من بلدة "زبدين" بالمليحة، و٥٤ من قرية "الجبة" بريف دمشق، و٢٥ آخرين من "الحفة" باللاذقية، سلموا أنفسهم وأسلحتهم للجهات المختصة، للعودة إلى حياتهم الطبيعية، بعدما تعهدوا بـ"عدم العودة إلى حمل السلاح والتخريب، واللجوء إلى كل ما من شأنه الإخلال بأمن وسلامة الوطن."

يُشار إلى أن CNN لا يمكنها التأكد بشكل مستقل من صحة المعلومات الميدانية نظراً لرفض السلطات السورية السماح لها بالعمل بشكل مستقل على أراضيها.

من جانب آخر، أكد مندوب سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري، التزام بلاده بالعمل على إنجاح مهمة مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، وقال: "لدينا التزام كبير بالتعاون مع عنان، ونتوقع من الأطراف الأخرى، وفقاً لشروط الخطة، أن تقوم بالالتزامات ذاتها، ولا تعمل ضدها."

واتهم الجعفري، في مؤتمر صحفي بعد جلسة لمجلس الأمن لمناقشة تطورات الوضع بالنسبة للأزمة السورية، من وصفهم بـ"المجموعات الإرهابية المسلحة" بارتكاب ثماني انتهاكات، مضيفاً أن الحكومة السورية "تحافظ على ضبط النفس بأقصى درجاته، وهي على أتم الالتزام بما اتفق عليه."

كما جدد الجعفري اتهاماته إلى بعض الدول العربية والقوى الدولية، بالعمل على تصعيد الأزمة السورية، معتبراً أنها "ذات أبعاد محلية وعربية وإقليمية، ولها بعد آخر دولي، وبالتالي ليس كافياً أن تبدي الحكومة السورية كامل التزامها تجاه إنجاح خطة عنان، بل على الجميع أن يقف معنا بشكل واضح وجلي، دون اللجوء لأي غموض في هذه المسألة."

وأشار المندوب السوري إلى أن "بعض السياسات في المنطقة تخيب الآمال اليوم، لأن خطة عنان نجحت، ووقف العنف نجح أيضاً"، وقال: "إن ثبات مصداقية الحكومة السورية تأكد، وبعض الإعلانات التحريضية من هنا وهناك، لن تكون مفيدة، بل على النقيض، إن أي إجراءات تحريضية ستكون هدامة ومؤذية لفرص نجاح خطة عنان."

وحول مواقف الحكومة التركية الحالية تجاه سوريا، قال الجعفري إن "سياسات الحكومة التركية أصبحت جزءاً من المشكلة، وليس من الحل، فهي تسهل تسلل المسلحين عن طريق الحدود السورية التركية، وتؤوي على أراضيها بعض المجموعات المسلحة"، معتبراً أن ذلك يشكل انتهاكاً لخطة المبعوث الدولي.

وقال المندوب السوري، في تصريحاته التي أوردتها وكالة الأنباء الرسمية الجمعة، إنه "على الحكومة التركية أن تراقب سياساتها، وتعيد النظر في مواقفها، قبل أن تطلب من (حلف شمال الأطلسي) الناتو التدخل، فالمنطقة بحاجة إلى استقرار، وعلاقات جوار جيدة، لا إلى تصعيد."

وحول الشكوك في مدى التزام سوريا بوقف إطلاق النار، قال الجعفري إن "الذين يشككون بنوايا الحكومة السورية، كانوا من الأساس لا يريدون أي نجاح للمساعي السلمية، وكانوا يراهنون على إمكانية إفشال مهمة عنان لإنهاء الأزمة، لذلك كانت كل تصريحاتهم تنصب على كيفية استفزاز الحكومة، بحيث يكون رد الفعل السوري غير متناسب مع أعمال العنف المرتكبة من قبل المجموعات المسلحة."

وحول دخول عدد من "الإرهابيين" من السعودية إلى سوريا، على حد وصف وكالة الأنباء السورية الرسمية، قال الجعفري: "إن لدينا الكثير من القرائن والبراهين، التي ستحرج الدول التي رعت الإرهاب في سوريا، ولكن سنكشف عن ذلك في الوقت المناسب"، دون أن يفصح عن مزيد من التفاصيل.

كي مون يعتبر إطلاق صاروخ بيونغ يانغ عملاً "مؤسفاً"

□ جنيف /ا ف ب

اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن إطلاق الصاروخ الكوري الشمالي، الجمعة، عملاً "مؤسفاً"، ويشكل "انتهاكاً" لقرار صادر عن مجلس الأمن الدولي، ويهدد الاستقرار الإقليمي.

وقال بان كي مون، في بيان، "على الرغم من فشل محاولة إطلاق القمر الصناعي المزعوم" من قبل كوريا الشمالية، إلا أنه يعد "عملاً مؤسفاً لأنه يتحدى الموقف الحازم للأسرة الدولية"، مضيفاً أن "عملية الإطلاق انتهاك مباشر للقرار ١٨٧٤ الصادر عن مجلس الأمن الدولي" والذي تبنته الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٩، وينص على أن تمتنع كوريا الشمالية عن إجراء أي تجربة نووية جديدة، أو أي إطلاق يستخدم تكنولوجيا الصواريخ البالستية.

ورأى بان كي مون أن إطلاق الصاروخ "يهدد الاستقرار الإقليمي"، وحث كوريا الشمالية على عدم القيام "بأي أعمال استفزازية أخرى تصعد التوتر في المنطقة".أعلنت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، الجمعة، أن إطلاق الصاروخ الكوري الشمالي يشكل "انتهاكا واضحا" لقرار لمجلس الأمن الدولي.

وصرحت آشتون أن "محاولة اليوم تشكل انتهاكا واضحا لالتزامات كوريا الشمالية الدولية كما ينص عليها القرار ١٨٧٤ الصادر عن مجلس الأمن الدولي" والذي يفرض على بيونج العدول عن إطلاق صواريخ بالستية، معربة عن "قلقها العميق إزاء الأفعال الخطيرة التي تزعزع الاستقرار من جانب النظام الكوري الشمالي".

وحثت آشتون بيونج يانج على احترام التزاماتها الدولية و"الامتناع عن أي عمل يمكن ان يصعد التوتر الإقليمي"، لافتة إلى أن "الاتحاد الأوروبي مستعد للعمل مع شركائه الدوليين من اجل المساهمة في إقامة سلام دائم واستقرار في شبه الجزيرة الكورية".